

KINGDOM OF BAHRAIN

Ministry of  
Foreign Affairs



مَمْلَكَةُ الْبَحْرَيْنِ  
وَزَارَةُ الْخَارِجِيَّةِ

كلمة سعادة السيد عبدالله بن فيصل بن جبر الدوسري

مساعد وزير الخارجية

رئيس وفد مملكة البحرين أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

بمناسبة مناقشة التقرير الأولي لمملكة البحرين

المعني بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

3 يوليو 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني، أن أقدم أمام لجننتكم الموقرة التقرير الأولي لمملكة البحرين بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يتضمنه المستند رقم CCPR/C/BHR/1، المقدم في 2 مارس 2017، مصحوباً بالردود التي قدمتها المملكة على قائمة الأسئلة والقضايا التي وجهتها اللجنة للمملكة في تاريخ 22 فبراير 2018 بمناسبة مناقشة هذا التقرير والذي نأمل أن يكون أساساً لحوار بناء ومستمر بيننا في إطار الحرص المشترك على تعزيز الحقوق المقررة في العهد وعن التقدم المحرز في التمتع بها.

ولقد تضمن التقرير في البندين أولاً وثانياً منه الإطار الذي يتم من خلاله تطبيق العهد، ويتعرض البند ثالثاً للحقوق المنصوص عليها فيه، والخطوات التشريعية وغير التشريعية التي اتخذتها مملكة البحرين لكفالة هذه الحقوق، وينتهي التقرير بخلاصة تؤكد، فيما تؤكد عليه، على أن أساسيات النظام السياسي في مملكة البحرين وما لحق به من تطورات توضح الحرص على الاستفادة من حصيلة تجربة البحرين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومراعاة التحديات التي يتطلبها التطور المستمر، وفي نفس الوقت الاستفادة من التجارب ذات الصلة حرصاً على بناء دولة عصرية من حيث الأطر السياسية والدستورية والأخذ في الاعتبار المستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد اتسمت عملية التطورات التي لحقت بالنظام السياسي بالشفافية والمصارحة بين القيادة والشعب من خلال الأطر السليمة للممارسات الديمقراطية التي تؤكد على احترام سيادة القانون، وكفالة الحقوق والحريات، والتأكيد على أهمية المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية.

وفيما يتعلق بالإطار الذي يتم من خلاله تطبيق العهد فأود، أولاً، الإشارة إلى المشروع الاصلاحى لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى الذي تجسد في ميثاق العمل الوطني الذي حظي بالتأييد بنسبة 98.4 بالمائة في استفتاء عام، أكد مساندة الشعب البحريني بمختلف القوى والتيارات والأطياف وموازرتة لجهود الاصلاح الذي وضع أطرها الميثاق وعكسها دستور مملكة البحرين، والذي عدل في عامي 2002 و2012، متضمناً، من بين عدة أمور، النص على الحقوق والحريات والمقومات الأساسية للمجتمع بما في ذلك النهج الديمقراطي واستقلالية القضاء واحترام دولة المؤسسات وسيادة القانون.

ولقد صاحب ذلك سياسات وبرامج وإجراءات تنفيذية تؤكد على أهمية انطلاق مشاريع التنمية من منظور احترام حقوق الإنسان، ونشير هنا على سبيل المثال، إلى برنامج عمل

الحكومة للأعوام (2018-2015) والمعنون "نحو مجتمع العدل والأمن والرفاه" والذي يستهدف، فيما يستهدفه، حماية النظام السياسي الديمقراطي: وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز علاقات المملكة الخارجية مع مختلف دول العالم، وتطوير القدرات الدفاعية والأمنية للبلاد، والتصدي للجرائم الإرهابية ومكافحة التطرف بشتى أنواعه، وتبني السياسيات والمناهج والبرامج الفعالة التي تتصدى لخطابات الكراهية، وتعزيز عوامل الوحدة في المجتمع البحريني، وتهيئة البيئة المناسبة لدعم عمل الجمعيات والمشاركة السياسية والنقابية والحقوقية والمهنية الوطنية، بعيداً عن الاستقطاب الطائفي والفئوي.

وقد أسفر ما سبق عن تحقيق منجزات تنموية وبشرية وسياسية واقتصادية واجتماعية في مختلف المجالات، ومنها في مجال التعليم والصحة والاتصال والإعلام والتنمية المستدامة وبهدف أسمى هو بناء الإنسان والتأكيد على سياسة الحوار والشفافية.

وفي هذا الاطار، أطلق جلالة الملك المفدى مبادرتين يعكسان شفافية النظام السياسي في المملكة والرؤية الحكيمة لقيادتها، وذلك عندما تعرضت مملكة البحرين لأعمال عنف وإرهاب في فبراير ومارس من العام 2011، وتتلخص هاتان المبادرتان في الآتي:

**المبادرة الأولى:** تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق للقيام بالتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وتقديم تقرير حولها متضمناً ما تراه مناسباً من توصيات في هذا الشأن، وتألفت هذه اللجنة من شخصيات بارزة ومعروفة دولياً ولها خبرة وسمعة عالمية معترف بها. وقد قبلت المملكة توصيات اللجنة ونفذتها وبنيت عليها ومن ذلك إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة منها الامانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، واتخاذ اجراءات قضائية وتشريعية، ومنها مراجعة واسعة للتشريعات العقابية بهدف موائمة النصوص المعنية بحقوق الأفراد للمعايير الدولية وضمان عدم إفلات مرتكبي شتى الجرائم من العقاب، فصدر في التاسع من اكتوبر 2012 القانون رقم 52 لسنة 2012 والذي تضمن تعديل تعريف التعذيب الوارد في المادتين 208 و 232 من قانون العقوبات ليتواءم مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقد تبني خطوات تنفيذية في هذا الصدد منها، تبني حكومة مملكة البحرين مبادرة التسوية المدنية لتعويض المتضررين من تلك الاحداث بناءً على اقتراح من اللجنة الوطنية التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ توصيات تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، وذلك دونما إخلالٍ بحق من لا يقبل من المتضررين بالتسوية الرضائية المطروحة من اللجوء إلى القضاء المدني، وبما لا يؤثر إطلاقاً على أية مساءلة جنائية. ولقد باشر مكتب التسوية المدنية التعويض في (52) حالة منها الـ(35) حالة الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إضافة إلى (17) حالة أخرى من خارج التقرير ارتأى المكتب

تعويضها، حيث اعتمدت الميزانية المقررة للتعويض بما مجموعه (3.120.000) ثلاث ملايين ومائة وعشرون ألف دينار، أي ما يزيد على (8.296.000) ثمانية ملايين ومائتان وستة وتسعون ألف دولار تقريباً، لجميع الحالات التي أقرت اللجنة تعويضهم، وصرفت المبالغ لمستحقيها ممن قبلوا بالتسوية المدنية بالكامل. وفيما يتعلق بحالات الإصابة فقد باشر المكتب النظر في الطلبات المقدمة لمكتب التسوية المدنية، إذ شرع في دراسة تلك الطلبات وتحديد أحقيتها في طلب التعويض، وورد التقرير الختامي لتلك الحالات مُتضمناً نسبة الإصابة بكُلِّ منها. وبناءً عليه، تم صرف تعويضات بقيمة (332.000) ثلاثمائة واثنان وثلاثون ألف دينار بحريني، لـ(49) حالة إصابة أي ما يعادل (882.788) ثمانمائة واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وثمانية وثمانون دولار تقريباً.

وإمعاناً في التأكيد أيضاً على ضرورة توفير الحماية الكاملة لحرية التعبير، تم إضافة مادة جديدة (69 مكرر) إلى قانون العقوبات والتي أكدت على أن يكون تفسير القيود الواردة على الحق في حرية التعبير في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر في الإطار الضروري اللازم لمجتمع ديمقراطي، وشددت على أنه يعتبر عذراً مُعفياً من العقاب عند ممارسة الحق في حرية التعبير.

**المبادرة الثانية:** دعوة جلالة ملك البلاد المفدى في يوليو 2011 لعقد حوار توافقي وطني دونما شروط مسبقة، يشترك فيه ممثلين من أطراف المجتمع البحريني، للخروج بمرئيات وقواسم مشتركة تسهم في البناء على مسيرة الإصلاح الزاهرة، وتعلو بالبنیان الوطني إلى مراحل وأفاق أرحب وإعلاء الروح الوطنية والتنمية مع الارتكاز على الثوابت الوطنية واللحمة المجتمعية، وقد أسفر عن مرئيات مهمة في محاوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، وتضمنت مرئيات المحور السياسي، على سبيل المثال، زيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب وكان من أهمها نقل رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب، وإعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات وزيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، وفصل المنبر الديني عن الجمعيات السياسية في ممارستها لنشاطها بحيث لا يستخدم كأداة أو كمرجعية للجمعيات السياسية، ومنع أي نشاط من شأنه الإضرار بالاقتصاد الوطني أو بالمصالح العامة،

ولقد أسفرت مرئيات الحوار فيما يتعلق بالسلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية عن إجراء تعديلات دستورية، تمت في عام 2012 وتضمنت، فيما تضمنته، إلى تعزيز دور السلطة التشريعية في منح الثقة للحكومة التي يختارها جلالته الملك المفدى، واعتماد البرلمان لبرنامج عمل الحكومة، وإضافة ضمانات جديدة لتحقيق مشاركة مجلس النواب مجتمعاً عند مناقشة الاستجابات التي توجه إلى الوزراء، وتفعيل دور مجلس النواب في تقرير عدم

إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، وتحديد فترة زمنية لإبداء الحكومة أسباب تعذر الأخذ بالرغبات التي يبديها مجلس النواب، ومنح مجلس النواب حق طلب المناقشة العامة، وتحديد مدة زمنية لإحالة مشروعات القوانين إلى المجلس الذي ورد منه الاقتراح، ووضع قواعد خاصة لإعداد الميزانية من المجلسين بما يمكن من العمل بالميزانية الجديدة في بداية السنة المالية وبما لا يسمح بإصدار الميزانية لأكثر من سنتين ماليتين.

ويعتبر نجاح حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، فيما خرج منه من مرئيات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، نموذجاً للمشاركة الشعبية والتوافق والاجماع الوطني في إطار خدمة الوطن والمواطنين.

واستطراداً لتطوير المملكة لآلياتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان، تم إنشاء عدداً من الآليات الوطنية الرقابية والمستقلة منها:

1. **الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية** وهي جهاز مستقل إدارياً ومالياً وتعمل على ضمان الالتزام بقوانين المملكة والمعايير المهنية للعمل الشرطي المنصوص عليها في مدونة سلوك الشرطة، وكذلك باللوائح الإدارية التي تحكم أداء الموظفين المدنيين، في وزارة الداخلية، وذلك ضمن إطار عام يشمل احترام حقوق الإنسان وترسيخ العدالة وسيادة القانون واكتساب ثقة الجمهور.
2. **مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين**، التي تمارس مهامها بحرية وحيادية وشفافية واستقلالية تامة، وتختص بمراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص كالمستشفيات والمصحات النفسية، بهدف التحقق من أوضاع احتجاز النزلاء والمعاملة التي يتلقونها، لضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.
3. **وحدة التحقيق الخاصة** في إطار النيابة العامة وهي هيئة تم إنشاؤها على ضوء قرار النائب العام رقم (8) لسنة 2012 وفقاً للمعايير الدولية، شاملة كعنصر أهم بروتوكول إسطنبول لتقصي وتوثيق حالات التعذيب. وتتولى وحدة التحقيق الخاص مهمة تحديد المسؤولية الجنائية ضد المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون تسببت في جرائم قتل أو تعذيب أو الإيذاء أو سوء المعاملة، بمن فيهم ذوي المناصب القيادية في ظل مبدأ مسؤولية القيادة، وفي الحالات التي تتوصل فيها الوحدة إلى استنتاج بأن هناك أساساً لنوع آخر من المساءلة، تتم إحالة أوراق القضية إلى الدائرة أو الهيئة الحكومية المختصة لغرض اتخاذ إجراءات تأديبية محتملة، أو أي إجراءات قانونية أخرى في إطار صلاحيات تلك الدائرة أو الهيئة.

4. **وعلى صعيد متابعة وضع المرأة** وتقدمها كمشارك أساسي، وعلى قدم المساواة مع الرجل، في التنمية الوطنية الشاملة، نود أن نؤكد على تجاوز المرأة البحرينية لمرحلة التمكين التقليدية وهو ما أظهرته العديد من الشواهد كوضع المرأة في السلطة التشريعية، حيث ارتفع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس النواب من (1) في عام 2002 إلى (3) مقاعد في عام 2014 وبنسبة تمثل 8% من إجمالي الأعضاء، وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في التصويت لانتخابات 2014 46.4% من إجمالي الكتلة الانتخابية، وقد بلغ عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس الشورى (9) مقاعد بنسبة تمثل 22.5% من إجمالي الأعضاء، بالإضافة إلى تزايد نسبة مشاركتها في قوة العمل وفي النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بإعتبارها محركاً للاقتصاد الوطني واستناداً إلى عراقة مشاركتها الوطنية، وعلى سبيل المثال، فلقد بلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع الخاص من إجمالي البحرينيين 34% للعام 2018، ونسبة العاملات البحرينيات من إجمالي البحرينيين في الوظائف التعليمية في القطاع الحكومي للعام 2016 (73%)، وفي القطاع الصحي بلغت نسبة الطبيبات البحرينيات من إجمالي الأطباء البحرينيين 65% لعام 2017، وفي مجال قيادة الأعمال والعمل الحر ارتفعت نسبة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة من 24.3% في عام 2001 إلى 43% عام 2016، وبلغت نسبة استدامة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة لأكثر من خمس سنوات من إجمالي السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة حوالي 51%.  
5. وفيما يتعلق بجهود مملكة البحرين في **مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية حقوق العمالة الوافدة**، فقد أشار تقرير موقع "إكسبات إنسايدر" لسنة 2017 إلى أن البحرين هي الوجهة الأولى والأكثر شعبية في العالم بالنسبة للمغتربين، حيث أشار التقرير إلى أن البحرين تعد المكان الأنسب في العالم للعمل ولتربية الأسرة وكأفضل دولة تجعل الأجانب يشعرون بالراحة والترحيب. كما أشاد كلاً من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، ومدير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي، بمركز حماية ودعم العمالة الوافدة بمملكة البحرين وكونه صرح ثمين ونموذج لأفضل الممارسات المتبعة لحماية حقوق العمالة الوافدة. كما يسرني الإعلان بأن مملكة البحرين قد أدرجت من ضمن دول المستوى الأفضل (Tier 1) وذلك في تقرير الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر في شهر يونيو 2018.

وبالنسبة للتشريعات، فلقد صدرت العديد من التشريعات الضامنة للحقوق والحريات، في إطار ما نص عليه ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ومن ذلك صدور القانون رقم (56) لسنة 2006 بالموافقة على انضمام مملكة

البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 أغسطس 2006 وأصبح له بذلك قوة القانون فيما تضمنه من أحكام وواجب التطبيق، ويمكن الاحتجاج بها مباشرة أمام المحاكم الوطنية، وصدر قانون الأسرة بالمرسوم رقم (19) لسنة 2017م، في التاسع عشر من يوليو 2017م، الذي يتضمن أحكام جامعة شاملة توحد المركز القانوني للأسرة البحرينية وذلك تأكيداً لكرامة المرأة ودورها المحوري في عملية البناء والتنمية، كما أن القانون يحقق الكثير من المكاسب للأسرة والمرأة البحرينية، ويعتبر انعكاساً للوحدة الوطنية ورفضاً لمحاولات تأجيج الخلافات المذهبية والطائفية.

وقد تضمن قانون الاسرة على 141 مادة، تطرقت إلى كافة المشكلات القانونية التي تعترى العلاقة الأسرية، ما بين الزواج والولادة والنسب والنفقة والطلاق والخلع والحضانة، وتلك في مجملها حددت الحقوق والواجبات في الأحوال الشخصية لكلا الطرفين، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

هذا وقد كفلت التشريعات الوطنية تعزيز المشاركة الشعبية في الشؤون السياسية والعامّة، وحماية حقوق الإنسان والفئات الأولى بالرعاية كحقوق الطفل وكبار السن ورعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والحماية من العنف الأسري، وضمان حقوق الأسرة والطفل. ولمواكبة لنظم السياسة الجنائية المعاصرة التي اتجهت نحو الاخذ بعقوبات بديلة للعقوبات الاصلية السالبة للحرية، بما يسهم في عملية الاصلاح والتأهيل، صدر قانون العقوبات والتدابير البديلة رقم (18) لسنة 2017 بتاريخ 19 يوليو 2017.

وسوف نتعرض لمزيد من التفاصيل بخصوص التشريعات وتعديلاتها أثناء المناقشة.

**السيد الرئيس،**

إننا في المملكة، جنباً إلى جنب مع الإجراءات التشريعية والتنفيذية حريصين على دعم ثقافة الديمقراطية والتوعية بالحقوق والحريات على كافة المستويات ومنها مستوى المسؤولين عن إنفاذ القانون والمجتمع المدني، ولعلي أشير هنا، على سبيل المثال، إلى:

• نجاح التجربة الانتخابية المستقلة والممارسات البرلمانية النشطة التي تمت في الأعوام 2002، 2006، 2010، 2014، والتي سنتبّعها، إن شاء الله، الانتخابات النيابية والبلدية التي ستجري نهاية العام الجاري.

• الدورات التدريبية والبرامج التثقيفية التي تقوم بها جهات متعددة في الدولة منها:

1. **جهود وزارة الاعلام** في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، ونشر ثقافة المحبة والتسامح والتعايش مع جميع فئات المجتمع وبعده لغات مختلفة.

2. **اهتمام وزارة التربية والتعليم** بمجال حقوق الإنسان وقيم المواطنة والذي يتجلى من خلال تطبيق مشروع "المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان"، ويأتي ذلك استكمالاً لجهود المملكة في مجال نشر قيم المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات المدرسية، حيث بدأ استحداث مناهج التربية للمواطنة لجميع المراحل الدراسية في عام 2005-2006 مع تكثيف الأنشطة الطلابية المتنوعة في هذا المجال، وقد امتد اهتمام الوزارة بحيث تم تضمين أغلب المقررات جوانب من قيم التسامح والتعايش والوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما قامت جامعة البحرين بإضافة مقرر مبادئ حقوق الإنسان ضمن المقررات المشتركة العامة لجميع الطلبة، وذلك بهدف نشر وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان المختلفة والتي كفلها دستور مملكة البحرين، بالإضافة إلى اطلاق "العيادة القانونية وحقوق الإنسان" وذلك بالتعاون مع جمعية المحامين الأمريكية في عام 2013، وذلك بهدف إيجاد تدريب عملي لطلبة كلية الحقوق في الجامعة لتمكينهم من اكتساب المهارات القانونية المختلفة لتأهيلهم لسوق العمل ونشر ثقافة العمل الجماعي والتطوعي ونشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية لأبناء الوطن وطلبة الجامعة من مختلف التخصصات العلمية.

3. **إيماناً من وزارة الداخلية** بهذا الامر فقد حرصت على غرس ثقافة احترام حقوق الانسان لدى منسوبيها وذلك من خلال إدراج مادة حقوق الإنسان كإحدى المواد الدراسية الرئيسية في الأكاديمية الملكية للشرطة، كما تم تخصيص درجة دبلوم لها في الدراسات العليا بالأكاديمية. كما تحرص الأكاديمية الملكية للشرطة على الاستفادة بالخبرات الدولية في هذا المجال، الأمر الذي عكسه التعاون الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتنظيم دورات تدريبية تهدف إلى دعم قدرات منتسبي الوزارة في مجال حقوق الإنسان.

4. **معهد الدراسات القضائية والقانونية** الذي يتبع المجلس الأعلى للقضاء، والذي قام على سبيل المثال بإعداد برامج للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين متعلقة بحرية الرأي والتعبير، وآليات تطبيق الاتفاقيات الدولية، والمواجهة الجنائية للإتجار بالبشر، ومكافحة ضحايا العنف مع التركيز على المرأة والطفل.

5. **ينفذ المجلس الاعلى للمرأة** برنامج مستمر للثقافة القانونية والتوعية الاسرية، بالإضافة الى تنفيذ "الحقيبة التوعوية المدرسية" التي تستهدف الطلبة والطالبات في المراحل الاعدادية والثانوية في المدارس الحكومية والخاصة، وكذلك التدريب والتأهيل والتوعية بمفاهيم الادمج والعدالة الاجتماعية بين الجنسين. والتعريف بالنموذج الوطني لإدمج احتياجات المرأة وتطبيقات تكافؤ الفرص، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج الدراسية بما يواكب مسيرة تقدم المرأة البحرينية ويعزز من مشاركتها ورفع مستوى الوعي بقضايا المرأة في مملكة



البحرين. وتقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بعقد الكثير من المؤتمرات وتنظيم الندوات والدورات التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان، وإجراء البحوث والدراسات في هذا الشأن، وقد شملت برامجها كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

6. **معهد التنمية السياسية**، ويستهدف، فيما يستهدفه، نشر ثقافة الديمقراطية، وتوفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني من أجل دعم التجربة البرلمانية وتجربة المجالس البلدية، وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون، ونشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم المراكز والجمعيات القائمة على حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

رغم التحديات التي تواجهها مملكة البحرين فإن المملكة قد حققت إنجازات كبيرة في تنفيذ ما نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمملكة حريصة على الاستمرار في اتخاذ الاجراءات التشريعية وغير التشريعية على النحو الذي يؤكد مسار احترام الحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها العهد وأكد عليها ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة وتشريعاتها ذات الصلة، وعن قناعة بأن حماية وتعزيز حقوق الانسان من أساسيات الحكم الرشيد والتنمية الشاملة المستدامة وهي، في جهودها هذه تؤكد، فيما تؤكد عليه، على أهمية:

1. توطيد جهود التنمية الشاملة المستدامة وحماية وتعزيز حقوق الانسان بالرغم من التحديات الامنية التي تواجهها، والتي تبرز من خلال اعمال عنف وارهاب، يتم التعامل معها دون المساس بالحقوق والحريات؛
2. الاستمرار في نشر الوعي بحقوق الانسان بما في ذلك ثقافة الديمقراطية، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وذلك بتعاون وتكامل من الاجهزة التربوية والتعليمية والثقافية والجهات الإعلامية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة والمجتمع المدني؛
3. التأكيد على أن سيادة القانون ونزاهة القضاء واستقلاليتيه أساس الحكم في مملكة البحرين، ومن أهم دعائم حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية خاصة وأن دستور وقوانين المملكة تكفل أصول المحاكمات العادلة وبما يتوافق مع المعايير الدولية.
4. الدور الذي تقوم به السلطة التشريعية في مجال حماية حقوق الإنسان خاصة من خلال لجنة حقوق الإنسان في كل من مجلس النواب ومجلس الشورى، والانجازات البارزة للمجلس الاعلى للمرأة في تمكين المرأة، ودمجها في عملية التنمية الشاملة، واسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عملية تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان.

5. تبني المبادرات التي تركز قيم المساواة والتسامح والتعايش السلمي ونبذ العنف والكرهية، ومن ذلك تدشين مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في مملكة البحرين، والذي يهدف، فيما يهدف إليه، إلى إبراز منظومة القيم الجامعة بين الحضارات والثقافات، والتعريف بها، والعمل على إثراء مسيرة التسامح والتعايش السلمي ومكافحة الفكر المتطرف المغذي للعنف والكرهية والإرهاب، ومن ذلك أيضا المبادرات التي أطلقتها المملكة في مجال عمل اليونسكو.

6. استمرار العمل من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ونشير هنا، على سبيل المثال إلى:

أ- استضافة مملكة البحرين للدورة الثانية والأربعين للجنة التراث العالمي والتي تنظمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والتي تضم أكثر من 2000 خبيراً في مجال التراث الثقافي والطبيعي، وذلك بعد أن فازت البحرين برئاسة لجنة التراث العالمي خلال الاجتماع الواحد والعشرين للجمعية العامة للدول المشاركة في اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 والذي عقد خلال نوفمبر 2017 في مقر منظمة اليونسكو بالعاصمة الفرنسية باريس، مما يمثل لحظة هامة في مسار جهود البحرين المميزة لإبراز هويتها الثقافية والتاريخية العريقة ومد جسور التواصل مع كافة الثقافات وفتح آفاق التبادل المعرفي بين جميع الشعوب والتأكيد على أهمية التعاون مع المنظمة على كافة المستويات والتواصل الحيوي، الذي أثمر عن إدراج موقعين في البحرين على قائمة التراث العالمي.

ب- تبني هيئة الامم المتحدة للمرأة "جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة"، التي بدأت كمبادرة وطنية، وتنطلق اليوم بتوجهات أكثر شمولية لتعزيز مركز المرأة على المستوى العالمي والسعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية ذات العلاقة بتحقيق العدالة بين الجنسين.

ج- إسهام مملكة البحرين في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي جاء إنشائها بمبادرة من جلالة ملك مملكة البحرين، وكذلك إسهامها في وضع استراتيجية عربية لحقوق الإنسان، والتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية التي تشرف على تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والجهود الجارية في مملكة البحرين لإعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

أن مسيرة تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان هي عملية (Process) مستمرة، تتضافر فيها جهود الجميع للبناء على ما تم من إنجازات وتحقيق المزيد منها في إطار من

الحوار والثقة والتعاون بين أصحاب المصلحة، وأود أن أؤكد على أن مملكة البحرين حريصة على الاستفادة من الحوار البناء بينها وبين لجنتم الموقرة، والتعاون معها لتحقيق أهدافنا المشتركة في تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان.